

البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر

حاكمي بوحفص

جامعة وهران

الجزائر

تقديم

تتناول هذه الدراسة تحليل البطالة في الجزائر وإشكالية توفير فرص العمل من خلال السياسات الاقتصادية المتبعة قبل وأثناء وبعد الإصلاح الاقتصادي، ونوعية وأهمية المؤسسات الداعمة للتشغيل على اعتبار أن قضايا البطالة والتشغيل تعتبر عنصرا هاما في أي استراتيجية تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي وتوفير فرص للعاطلين.

هذه الجوانب أخذت قسطا كبير من الاهتمام ومن النقاش في ظل حركة الإصلاح الاقتصادي المطبق في الجزائر، بسبب زيادة عدد السكان بنسب أكبر من زيادة فرص العمل، إضافة إلى ما خلفه التصحيح الهيكلي من تداعيات على سوق العمل، وقد فرض ما نتج عن ذلك من بطالة عبئا كبيرا على النسيج الاجتماعي وتهيئش وإقصاء فئات كثيرة في المجتمع.

لذلك تسعى هذه الدراسة إلى تتبع الاقتصاد السياسي للبطالة في الجزائر مع التركيز على فترة الإصلاحات الاقتصادية (1987-1998) على اعتبار أن تصاعد البطالة كان نتيجة طبيعية لهذه السياسات المستمدة من إجماع واشنطن.

كما تبرز التحدي الذي تشكله البطالة في الجزائر. والجهود المبذولة لاحتوائها، من خلال نتائج الإصلاحات وتدابيرها على الجانب الاجتماعي وهل أصبحت البطالة حاليا تمثل تحدي للسياسات الاقتصادية أم أنها قابلة للتسيير بعد فترة من انتهاء برامج وسياسات التكيف الهيكلي (1999/2009).

1) الاقتصاد السياسي للبطالة في الجزائر :

قبل الحديث عن تطور البطالة في الجزائر قبل وأثناء الإصلاح الاقتصادي ينبغي الإشارة إلى أن منظومة التشغيل في الجزائر تتكون من وزارة العمل التي تختص بتنظيم ووضع القوانين التي تحكم العلاقات المهنية وعمل الشركاء الاجتماعيين أما التشغيل فهو من اختصاص الوزارة المكلفة بالتضامن والتشغيل، وتعمل بواسطة مجموعة من الآليات والهيئات المتواجدة عبر كل الولايات

والحافظات الوطنية، وهي تهدف إلى تقريب طلب المتعاملين الاقتصاديين من اليد العاملة حسب قانون العرض والطلب⁽¹⁾ ولمعالجة سياق وتطور البطالة في الجزائر قسمت المداخلة إلى ثلاث نقاط رئيسية :

- البطالة قبل تطبيق الإصلاح
- تطور البطالة أثناء الإصلاح
- تطور البطالة بعد الإصلاح

1- تطور البطالة في الجزائر قبل الإصلاح (1962.1986)

خلال هذه الفترة شكلت قضايا التشغيل والبطالة إحدى الاهتمامات الكبرى منذ الاستقلال بهدف توزيع ثمار التنمية والاستفادة منها لأكثر فئات المجتمع ، وكانت الاستراتيجية المتبعة خلال هذه الفترة وحتى نهاية عقد الثمانينات تهدف إلى تأمين مستويات المعيشة للأفراد من خلال توفير فرص العمل من طرف الدولة عن طريق المؤسسات المملوكة لها والتي تشكل القطاع العام ، وقد استوعبت هذه المؤسسات أعداد كبيرة من العمال بلغت 70% من مجموع العمال خلال هذه الفترة .

كما عملت الدولة خلال هذه الفترة على توسيع نظام الضمان الاجتماعي، وقد أدت جهود الدولة خلال الستينيات والسبعينات إلى إنشاء فرص عديدة للعمل بسبب ارتفاع معدل الاستثمار العمومي (نسب الاستثمار كانت تصل إلى 33% خلال الفترة مقارنة بـ 40% و 45% خلال عقد السبعينات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض محسوس في معدل البطالة، وارتفاع نسب الأجراء والعمال الذين يستفيدون من مناصب عمل دائمة (35% سنة 1966) كما عرفت معدلات التشغيل خلال هذه الفترة 1967-1978، حيث نما التشغيل بمعدل 4.4 % مع زيادة في التشغيل بطرق متسارعة حيث تم إنشاء 100.000 فرصة عمل خلال بداية الستينيات وأواخر السبعينات مقابل المعدل المسجل خلال 1980-1984 بـ 140.000 فرصة عمل، وقد كان لذلك أثر مباشر على انخفاض معدل البطالة التي وصلت إلى حدود 16.3% سنة 1982. ثم 17% سنة 1986⁽²⁾ في الوقت الذي سجلت فيه 22% سنة 1977 ، كل هذه العوامل سمحت بـ:

1. انخفاض مستويات البطالة
2. ارتفاع نسبة الأجراء في مجمل الوظائف 65% سنة 1982 مقابل 35 % سنة 1966.
3. ارتفاع الأجور الحقيقية خلال هذه الفترة .

4. تحسن القدرة الشرائية .

5. سوق داخلي كبير .

وخلال هذه الفترة كانت مساهمة القطاعات الرئيسية في توفير فرص العمل على النحو التالي⁽³⁾ :

- 30% في قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 328.000 فرصة عمل
- 28% في قطاع الصناعة بـ 306.000 فرصة عمل
- 23% في الإدارة
- 19% في قطاع الخدمات

تبين من خلال هذه الدراسة مساهمة القطاعات الرئيسية في توفير فرص العمل عكس ما هو عليه الأمر حاليا ، رغم أن التحكم في البطالة وتزايد فرص العمل خلال هذه الفترة يرجع إلى القطاع العمومي وضعف كبير في مساهمة القطاع الخاص، حيث كان القطاع العمومي المنشأ والمحرك لفرص العمل وللاقتصاد⁽⁴⁾.

لقد تبين من خلال هذه الدراسة أن الوضع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة قبل الإصلاح وحتى نهاية الثمانينات يعتبر الفترة الذهبية للاقتصاد من حيث توفير فرص العمل وتقليص البطالة وارتفاع معدلات الاستثمار العمومي، وبالتالي لم تكن البطالة متغيرا رئيسيا قبل 1986 ، وكانت قابلة للتسيير وفي حدود يمكن القول عنها أنها مقبولة مقارنة بتزايد حجم السكان الناشطون . (حجم السكان انتقل من 2565 ألف شخص سنة 1966 إلى 7907 ألف شخص سنة 1996 بنسبة سنوية تقدر بـ 3.8 % في الوقت الذي ارتفع فيه عدد السكان بمعدل 3%⁽⁵⁾).

2- البطالة في سياق الإصلاحات الاقتصادية (1987/1998) :

في مجال تطور مستويات البطالة في سياق الإصلاح الاقتصادي يمكن القول بأن انخفاض أسعار النفط وتراجع الاستثمار أديا إلى ركود في القطاع الزراعي وانخفاض مساهمته في توفير فرص العمل⁽⁶⁾ وبالتالي تم تحويل مناصب العمل اتجاه القطاعات الاقتصادية العصرية، وتحول العمال من القطاع الريفي إلى القطاع الحضري أي من الزراعة والصناعة التقليدية إلى الإدارة ، كل ذلك كان له انعكاس في ارتفاع مستويات البطالة التي رصدت في ارتفاع مستمر منذ بداية الإصلاح .

ولذلك أصبح من الصعوبة بمكان التحكم في الآليات العامة التي تحكم تسيير الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة وما نتج عنها من تفاقم في البطالة ونقص فرص العمل الجديدة

وأصبح عدد البطالين في تزايد مستمر منذ 1985 مقارنة بارتفاع نسب التشغيل خلال الفترات السابقة ، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن تفاقم البطالة ميزته الفترة (1991/1985) واستمرت إلى نهاية الإصلاح رغم الإجراءات والسياسات المتبعة ، فقد قدرت فرص العمل الجديدة خلال 1986 ب 74.000 فرصة عمل ثم تحولت إلى 64.000 فرصة سنة 1987 ثم 54.000 سنة 1989، وأمام تراجع فرص العمل الجديدة هذه ظهر ميل متزايد في مجال طلبات العمل سنويا التي وصلت إلى 180.000 ثم 200.000 طلب جديد سنويا⁽⁷⁾ في الوقت الذي كان فيه الفرق بين عروض العمل وطلباته يصل إلى 46% منذ سنة 1988 مقابل 51.8% سنة 1987 .

كما تبين من خلال هذه الدراسة أن أسباب هذا التدهور في توفير فرص العمل وتفاقم البطالة ترجع إلى :

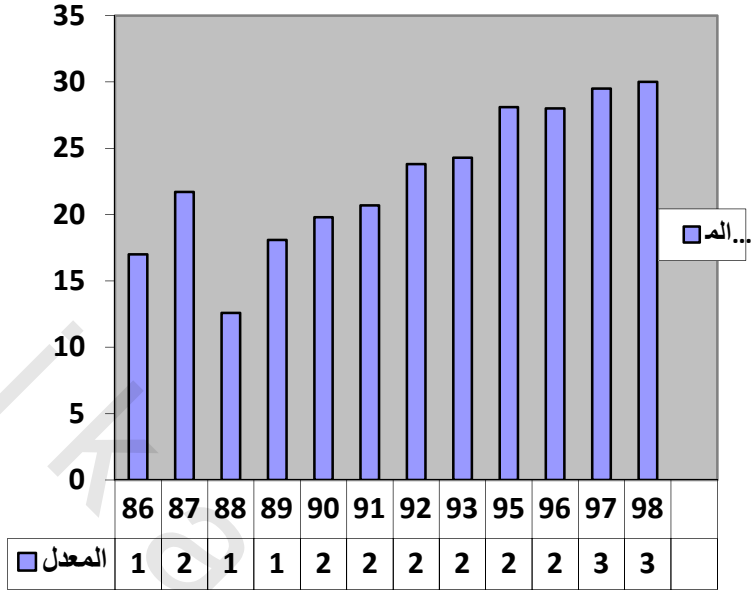
- التحولات الهيكلية التي عرفت الجزائر منذ 1986 .
 - غلق المؤسسات وتسريح العمال لأسباب اقتصادية بفعل الإصلاح الاقتصادي .
 - ضعف التسيير وفشل السياسات الاقتصادية السابقة .
 - عدم ملائمة نظام التربية والتعليم مع احتياجات سوق العمل .
- وخلال هذه الفترة كان قطاع البناء والأشغال العمومية أكبر قطاع منشأ لفرص العمل وقد بدأ يتأثر بفعل أزمة النفط خلال 1986 بسبب نقص التمويل ، ولأول مرة منذ سنوات طويلة في ظل التجربة مع نظام التخطيط بدأ الحديث في الجزائر عن فائض في العمالة وظهرت بوادر إصلاح القطاع العام وتسريح العمال لأسباب اقتصادية ولذلك يمكن القول بان ارتفاع البطالة في سياق الإصلاح في حالة الجزائر تظهر كنتيجة طبيعية لإعادة التصحيح وإعادة الهيكلة وخلال هذه المرحلة من الإصلاح في بداية النصف الأول من التسعينات تم توفير 50.000 فرصة عمل جديدة سنويا بنسبة نمو قدرها 1.2 % وكان نصيب القطاعات فيها على الشكل التالي

- 01% من فرص العمل لصالح القطاع الصناعي
- 03% الإدارة
- 02% لقطاع الخدمات
- 06% القطاع الزراعي

مما يبين التراجع الواضح لمجمل القطاعات في توفير فرص العمل بسبب الانكماش التي تعرضت له خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية ولذلك فقد تم فقد 1% من مناسب العمل في القطاع الصناعي الذي كان اكبر القطاعات تضررا بفعل إجراءات الإصلاح ، و2% في قطاع البناء، وبالتالي سمح هذا بظهور القطاع غير الرسمي (السوق الموازية) كمستوعب لهذه الأعداد التي لم يتمكن سوق العمل الرسمي من استيعابها، قدر عدد العمال في السوق الموازي خلال هذه الفترة وبالضبط سنة 1992 (مليون عامل)⁽⁸⁾ ويمكن القول انطلاقا من هذه الدراسة في سياق الإصلاح الاقتصادي أن الجوانب الاجتماعية كانت تسير في اتجاه عكسي مع اتجاه الإصلاح وذلك للأسباب التالية :

- ضعف النمو الاقتصادي خارج المحروقات حيث لم يتجاوز 3%
 - نقص الاستثمارات الداخلية والخارجية التي لم تتجاوز 220 مليون دولار نهاية الإصلاح(1998)
 - تراجع القطاعات الرئيسية في توفير فرص العمل
 - تزايد عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل 250 ألف عامل سنويا
- فقدان أكثر من 500 ألف عامل في ظل الإصلاح بسبب تسريح العمال.
- كما أن هذا الوضع المتردي في مجال البطالة ونقص التشغيل تغذيه التسريبات المدرسية (قدرت التسريبات المدرسية بـ 600.000 تلميذ سنويا خلال هذه الفترة)⁽⁹⁾.
- كما تبين من خلال هذه الدراسة لأوضاع سوق العمل في سياق الإصلاح أن البطالة جاءت متميزة بحملة من الخصائص لم تكن في الفترات السابقة:
1. انتقال البطالة إلى الوسط الحضري بدلا من الوسط الريفي في السابق.
 2. طالي العمل لأول مرة يمثلون 2/3 من البطالين.
 3. أصبحت البطالة طويلة الأجل (فترة البطالة 30 شهرا بدلا من 24 شهرا في السابق)
 4. انتشار بطالة النساء
 5. ظهور البطالة بين الفئات المحرومة 01

والشكل الاتي (2) يوضح تطور البطالة أثناء الإصلاح



المصدر: - عبدالمجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص101- الأمم المتحدة (2001)، الدراسات الاقتصادية البعيدة المدى في شمال افريقيا، طنجة ، المغرب ، (2001)، ص14.

وأخيرا بعد عرض تطورات البطالة والتشغيل أثناء الإصلاح يمكن القول:

- نتائج الإصلاح المشجعة على مستوى التوازنات المالية الكلية تخفي وضعية مؤلمة للجوانب الاجتماعية (بطالة، تفاوت في الدخل ، تدهور المعيشة، ضعف القدرة الشرائية، انتشار الفقر...).
- السياسات الاقتصادية على المستوى الاجتماعي سارت في اتجاه عكسي مع سياسات الإصلاح الاقتصادي التي لم تستطع احتوائها.
- نمو القطاعات الرئيسية الواعده بالنمو وتحقيق فرص العمل سارت هي الأخرى في اتجاه عكسي لسياسات الإصلاح.
- ضعف عروض العمل (103.000) فرص أمام طلبات قدرت (209.000) طلب جديد، أي بفارق قدره (103.000) طلب

إضافي مما يبين الضغوط والتحديات على سوق العمل وعلى السياسات الاقتصادية.

- البطالة تشكل تحدي كبير خلال الإصلاح لم تستطع السياسات وإجراءات بنود واشنطن احتوائها.
- ولهذا الأسباب والانعكاسات ويهدف التخفيف في ضغوط سوق العمل لجأت السلطات العامة إلى مجموعة من التدابير والترتيبات⁽¹⁰⁾ المؤسساتية لدعم التشغيل والمساهمة في تقليص البطالة وخاصة للشباب المؤهل

نذكر منها:

1. برنامج تشغيل الشباب وهو برنامج امتداد لبرنامج سابق يسمى الإدماج المهني للشباب اعتمد منذ 1990.
2. اعتماد ما سمي "بالقرض من أجل البحث عن العمل" وهو قرض موجه إلى الشباب العاطل عن العمل من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
4. برنامج المقاولات (المؤسسات) الصغرى.
5. عقود ما قبل التشغيل.

وعلى الرغم من أهمية هذه الترتيبات والآليات التي اتخذت في حالة الجزائر والتي كان هدفها توفير فرص العمل للشباب واستجابة من جهة أخرى لتعويض العمال الذين تم تسريحهم للأسباب السابقة، وعلى الرغم من أهميتها في تخفيف ضغوط سوق العمل وإنعاش قطاع الشغل إلا أن نتائجها مقارنة بتكاليفها جاءت ضعيفة وكانت منعزلة زيادة على كونها مكلفة جدا إذا ما قورنت بالنتائج الظرفية التي حققتها فلم تستطع توفير عمل دائم وتعويض المسرح عن منصب عمله المفقود، وبالتالي تبين من خلال دراسة هذه الوضعية أن التشغيل ازداد سوءا خلال هذه الفترة بالرغم من هذه الترتيبات وتفاقت البطالة التي وصلت حدود 30% زيادة على تسريح 514.000 عامل خلال 1990-1998 وصلت نسبة المسرحين إلى 15% من مجموع العاطلين، وبالتالي فإن التطور الكمي والنوعي للبطالة في الجزائر أثناء الإصلاح يعطينا القناعة بالقول بعدم فعالية هذه الإجراءات والآليات التي اتخذت خلال هذه الفترة. ويسمح بالقول

بضرورة إعداد سياسة ورؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الفئات المحرومة وتحل محل الإجراءات الجزئية المتخذة حتى الآن.

ويبقى من الضرورة بمكان إنعاش الاستثمار المحرك والمنشأ لفرص العمل، وضرورة تدعيم المؤسسات الضرورية وإيجاد نوعية ملائمة للمحافظة على الفرص الحالية وتوفير فرص جديدة

3- البطالة في الجزائر بعد انتهاء الإصلاحات (1998/إلى يومنا هذا):

بعد انتهاء برامج الإصلاح الاقتصادي من نوع الجيل الأول بكل نتائجها وانعكاسات واقتصاد التحسن على الجوانب النقدية والمالية على حساب التضحية بالبطالة عمدت السلطات العامة في الجزائر بعد انتهاء الإصلاحات (في مارس 1998) على برامج للتنمية الاقتصادية و تحديد المحاور والقطاعات الواجب تدعيمها.

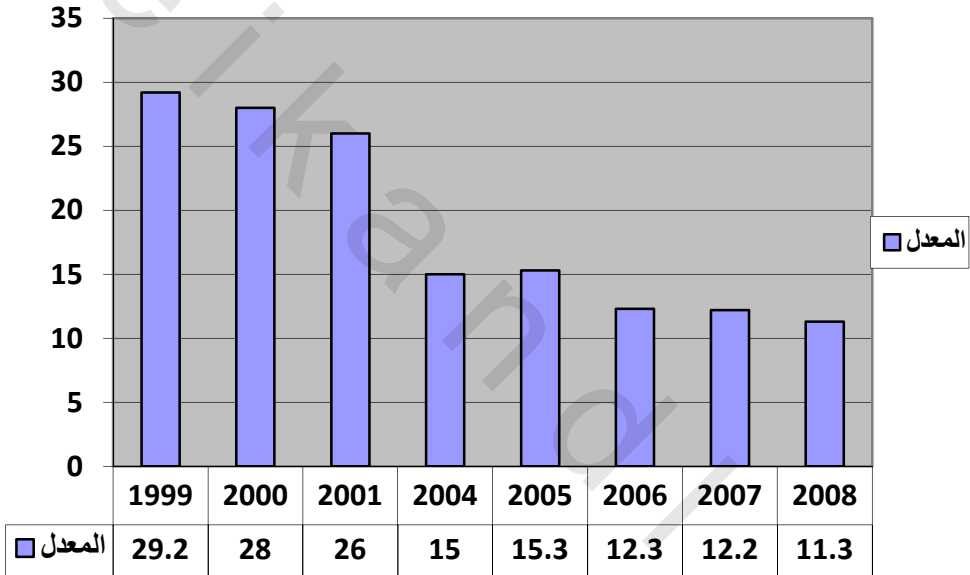
- مواصلة عملية خوصصة القطاع العام.
- تدعيم الاستثمار الأجنبي وتوفير الظروف الملائم لذلك.
- تكييف القوانين استعدادا للانضمام إلى L'OMC .
- تنفيذ برامج طموحة للتنمية خلال 2009/2000 من خلال:
 - برنامج الانعاش الوطني 2005/2000.
 - برنامج دعم النمو 2009/2005.
- لقد كان الهدف من خلال السياسات المتبعة هو إعادة تنشيط الطلب الكلي⁽¹¹⁾ ودعم القطاعات والنشاطات المنتجة للثروة والقيمة والموفرة لمناصب العمل وإعادة تأهيل الهياكل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية وترقية مستويات المعيشة، وتحقيق ضغوط سوق العمل وتوسيع آليات الاستفادة من الفرص التي تقدمها الدولة وانتشارها.
- وخلال هذه الفترة (2007/1999) ما بعد الإصلاح فإن الوضع الاقتصادي يتميز بما يلي:
 - تحسن أوضاع النمو الاقتصادي (6% من 2003 بعد ما كان منعدم خلال 96/91).
 - تحسن في التوازنات المالية
 - تسجيل أرقام قياسية في مجال احتياطات الصرف.
 - الدين الخارج أصبح قابلا للتسيير بعد التسديد المسبق للديون التي لم تعد تشكل عائق في سبيل تطور الاقتصاد الجزائري.

- الاستفادة من التطورات التي حدثت في مجال النفط.

كل هذه العوامل سمحت بعد ثماني سنوات من انتهاء برامج الجيل الأول للإصلاح الاقتصادي المتبعة في الجزائري من عودة النتائج الايجابية للظهور بعد سلسلة الانعكاسات السلبية في المدى القصير التي أشرنا إليه سابقا.

كل هذه العوامل والظروف الملائمة انعكست على تحسين في مستويات البطالة التي كانت تشكل تحدي داخلي كبير للجزائر أثناء الإصلاح حسب ما يوضحه الشكل الاتي:

الشكل(02): تطور معدلات البطالة بعد الإصلاحات



المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقارير مختلفة.

لقد انتقلت البطالة حسب الجدول من حدود 15 % سنة 2004 لتصل 12.3 % سنة 2006 وبنفس النسبة خلال 2007 (12.2) ويرجع ذلك إلى الترتيبات المعتمدة والبرامج التكميلية خارج الميزانية العامة ونذكر منها:

- برنامج التنمية الفلاحية سنة 2003 وفر 445.000 فرصة عمل سنويا.

- برنامج الإنعاش الذي خصص له 07 مليار دولار وفر 200.000 فرصة عمل سنويا.
- بالإضافة إلى ما تم توفيره من فرص عمل خلال برامج أخرى قبل برنامج إنشاء مليون سكن وبرنامج تنمية الهضاب.
- كما خصصت الجزائر سنة 2004 حوالي 21 مليار دينار جزائري (250 مليون دولار) للقضاء على البطالة، بزيادة قدرها 13% مقارنة بسنة 2003، إضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات إلى 10 مليون دينار، وتوسيع دعم قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة.⁽¹²⁾

وفي الأخير نستطيع القول خلال فترة ما بعد الإصلاح أن الجزائر استفادت من عدة أوضاع نذكر منها عودة استقرار إطار الاقتصاد الكلي بعد فترة من تطبيق الإصلاحات الاقتصادية من جهة والاستفادة من ارتفاع أسعار النفط المورد الرئيسي للجزائر من العملة الصعبة على المستوى الخارجي مما انعكس في بعض الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وأعطى نوعا من الارتياح المالي سمح بتحقيق بعض أهداف التنمية وتقليص مستويات البطالة التي تبدو في رأيي الآن أنها قابلة للتسيير ولم تعد تشكل ذلك التحدي الخطير الذي شكلته أثناء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتطرح ضرورة استمرار هذا النهج في الحفاظ على المناصب العمل الحالية وتشجيع القطاعات المنشأ للثروة والموفرة لفرص العمل مثل قطاع البناء وقطاع الصيد وإعادة انتشار القطاع الصناعي وتدعيم القطاع الزراعي.

وأخيرا فإن هذا الوضع سمح لنا بالقول بأن البطالة بعد الإصلاح تبقى بين التحدي (في حدود 15%) وبين الاحتواء مقارنة بارتفاعها خلال الإصلاح، وتسعى الجزائر إلى تقليص معدل البطالة إلى 10% سنة 2008 رغم الظروف المتعلقة بانخفاض أسعار البترول حاليا.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بموضوع البطالة بين الاحتواء والتحدي دراسة حالة الجزائر تبين لنا ما يلي:

- البطالة لم تكن متغيرا رئيسيا في الجزائر منذ الاستقلال حيث كانت الدولة هي المسؤولة عن التوظيف من خلال استراتيجية التنمية المرتكزة على فلسفة التخطيط المركزي والتوجيه الإداري وقد نتج عن ذلك توظيف العمال على مستوى المؤسسات المملوكة للدولة حيث كان القطاع العام هو المنشأ والمحرك لفرص العمل.

• ولكن الظروف المناوئة خلال منتصف الثمانينات المتمثلة في تدهور شروط التبادل الدولي وانخفاض أسعار النفط سنة 1986 وما أفرزته من تداعيات على ميزان المدفوعات وعلى ميزانية الدولة من جهة وفشل السياسات المتبعة ومحدودية فلسفة نظام التخطيط المركزي تخلت الدولة لأول مرة عن مهمتها في التوظيف وتوفير فرص العمل من القطاع العام ولأول مرة وجد العمال أنفسهم بلا عمل بعد عقود طويلة ، وبذلك بدأت معدلات البطالة في الارتفاع وتراجع في توفير فرص العمل وسجلت البطالة معدل 17 % سنة 1986، وبدأت تسير في اتجاه من الارتفاع متأثرة على ثلث السكان الجزائري، وخاصة فئة الشباب وخريجي الجامعات.

• لجأت الجزائر بعد ذلك إلى تطبيق بنود إجماع واشنطن منذ 1987 وإلى غاية مارس 1998 وقد نتج عن تطبيق هذه البرامج بطالة كبيرة انتقلت إلى 30% سنة 1998 رغم أن هذه البرامج استطاعت تحقيق سجل قوي في مجال التوازنات المالية الكلية من نمو اقتصادي وتحكم في التضخم وفائض في الميزان التجاري وتسجيل احتياطات صرف مهمة إلى أنها أفرزت الكثير من السلبيات على الاقتصاد وأدت إلى تفضيل هذه الجوانب على حساب البطالة وجهاز الانتاج الوطني.

• خلال فترة بعد الإصلاح اعتمدت الجزائر على مشاريع تنمية خارج الميزانية واستفادت من الظروف الدولية ومن الاستقرار النسبي الاجتماعي والاقتصادي مع صرامة في تطبيق السياسة النقدية مكنت من تحقيق نتائج لا بأس بها من حيث التشغيل (توظيف مليون ومائتين ألف) حتى سنة 2004.

وتقلصت مستويات البطالة التي أصبحت في إطار الاحتواء مقارنة بسنوات تطبيق الإصلاح الاقتصادي وحتى الآن حسب هذه الدراسة فإن البطالة أصبحت قابلة للتسيير ولم تعد عائق كبير رغم الجهود التي يجب بذلها لتقليصها لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع إذا ما علمنا أن طلبات العمل تتزايد خلال 2015/2000 بـ 19.9% في مقابل العروض المتوقعة 17% الأمر الذي يتطلب إعداد استراتيجية لدفع النمو المنشأ لفرص العمل في إطار:

- إعادة النظر في إيرادات المحروقات واستفادة القطاعات الإنتاجية والموفرة للعمالة منها بصورة مباشرة (تفادي ظاهرة العلة الهولندية).
- ضرورة إعادة الاعتبار لعنصر العمل الغائب الأكبر وتثمينه.

- ترقية الاقتصاد إلى اقتصاد إنتاجي بدلا من الاعتماد على الاقتصاد الريعي الذي أدى إلى ظهور بوادر العلة الهولندية وتراجع القطاعات عن دورها في توظيف العمال .

- إعادة مد الجسور بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ، وضرورة زيادة مخصصات البحث والتنمية ضمن ميزانية الدولة (أموال البحث في الميزانية تقدر ب0.5 بالمائة سنة 2007)

- تتمين دور قطاع التكوين المهني والتمهين.

- دعم القطاعات الموفرة لفرص العمل (المشروعات الصغيرة والمتوسطة).

ايجاد نوعية من المؤسسات تلائم اوضاع الشغل وتسهل انشاء المؤسسات وتوفير فرص للعمل

المصادر والهوامش:

- (1) - ورقة الجزائر(2006) حول وسائل تطوير التصنيف المهني والمعايير الجزائرية في ضوء المتغيرات الدولية، ورقة مقدمة لمؤتمر القاهرة، جوان 2006، مصر، ص7.
- (2) - أنظر عبدا لمجيد بوريدي (1999)، تسعينات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر، الجزائر، ص101.
- (3) - أنظر: حاكمي بوحفص(1999)، السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الهيكلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة وهران ، الجزائر ، ص40.
- (4) - فارس بن جرادي (وآخرون) (1996)، شبكات الحماية الاجتماعية، تجارب بعض الدول العربية، صندوق النقد العربي، 1996، ص63.
- (5) - A.Bouyacoub (2001), la question de l'emploi en Algérie (1990-2001) quel bilan. Colloque international université d'Oran (2001),P80.
- (6) - روابحي عبد الباقي وعلي همال (2004) اثار إعادة الهيكلة على سوق العمل وتدابير الحماية الاجتماعية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية الجزائر 2004 ص 58
- (7) - الديوان الوطني للإحصاء (1992)، المجموعة الإحصائية رقم 36 ، مارس 1992 ، الجزائر.
- (8) - حاكمي بوحفص، (2001)، سوق العمل وانعكاسات الإصلاح الاقتصادي على الجانب الاجتماعي، دراسة حالة الجزائر، ملتقى دولي، جامعة وهران، دار ابن خلدون للنشر، (2002)، الجزائر، ص17.
- (9) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (1998)، تقرير حول علاقات العمل في سياق الإصلاح الهيكلي، الجزائر ، أفريل 1998 ، ص57.
- (10) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (1998)، رأي حول مشروع المخطط الوطني لمكافحة البطالة، جويلية 1998، الجزائر ، ص17.
- (11) - روابحي عبدا لباقي ، مرجع سابق، ص60.

(12) - www. Mtss.gov.dz/mtss